

دور أدوات الدفع المالية في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة (2003-2020) دراسة تحليلية

الباحث: أحمد فالح عبد الرحيم الياسري ا.م.د. شعبان صدام منشد الامارة

جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد / قسم الاقتصاد

shaban.manshed@uobasrah.edu.ig

Ahmadfalih93@gmail.com

الملخص:

يرتبط توسع التجارة الخارجية بطبيعة الأدوات المستخدمة فيها، فكلما كانت هذه الأدوات متطورة ومتقدمة كلما أدت إلى اتساع حجم التجارة الخارجية وتقليل المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية، وتصبح أكثر ضماناً بين المصدر والمستورد.

يواجه الاقتصاد العراقي مشكلة توفير الموارد المالية المتمثلة بالعملة الأجنبية وذلك بسبب تنوع احتياجاته من الاستيرادات التي تتطلب تمويلاً كبيراً من العملات الأجنبية لتغطية قيمة تلك الاستيرادات، بالمقابل أن المصدر الوحيد للحصول على هذه العملات يتمثل في الصادرات النفطية التي تتعرض دائماً لمشكلات انخفاض أسعار النفط وانخفاض كميات الطلب عليه بسبب الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص، لذلك تعد عملية تمويل التجارة الخارجية وإمكانية استخدام الأدوات المالية المعروفة دولياً في تنفيذ عملية التمويل واحدة من أهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العراقي لاعتماده الكبير على قطاع التجارة الخارجية.

يسعى البحث إلى معرفة الكيفية التي تمول بها تجارة العراق الخارجية سواء في تجارة القطاع الحكومي أم القطاع الخاص، والوصول إلى الأداة الأكثر أهمية في تمويل التجارة الخارجية في العراق وتحديد الأدوات الجديدة المستخدمة في هذا المجال أيضاً.

الكلمات المفتاحية: أدوات الدفع، التجارة الخارجية، التمويل، الأدوات المالية

The Role of Financial Payment Tools in Financing Iraq's Foreign Trade for The Period (2003-2020)

Researcher/ Ahmed Falih Abdulraheem Al-Yasiri

Dr. Shaban Saddam menshed Al-Emara

Abstract:

The expansion of foreign trade is linked to the nature of the tools used in it. The more developed and advanced these tools are, the more they lead to an expansion of the volume of foreign trade, reducing the risks related to international trade, and becoming more secure between the exporter and the importer.

The Iraqi economy faces the problem of providing financial resources represented in foreign currencies, due to the diversity of its import needs that require large financing of foreign currencies to cover the value of those imports, on the other hand, the only source for obtaining these currencies is oil exports, which are always exposed to the problems of low oil prices and low quantities of demand. Because of the economic crises that the global economy in general and the Iraqi economy is exposed to in particular, therefore, the process of financing foreign trade and the possibility of using internationally known financial tools in implementing the financing process is one of the most important problems facing the Iraqi economy due to its great dependence on the foreign trade sector.

The research seeks to know how Iraq's foreign trade is financed, whether in the government sector trade or the private sector. Access to the most important tool in financing foreign trade in Iraq and to identify the new tools used in this field as well.

Key words: Payment tools, Foreign trade, Financing, Financial instruments

المقدمة:

يحظى قطاع التجارة الخارجية باهتمام كبير لدى الباحثين والمعنيين بالشأن الاقتصادي جراء التطور الحاصل في العلاقات الاقتصادية الدولية، وتزايد حجم هذه العلاقات في ظل التغيرات التي يشهدها العالم من خلال ظاهرة العولمة وظهور أدوات دفع مالية جديدة لتمويل عمليات التجارة الخارجية والداخلية، إذ يعتمد الاقتصاد العراقي اعتماد كبيراً على قطاع التجارة الخارجية وذلك بسبب طبيعة هيكله الإنتاجي الذي يتسم بالأحادية إذ إن الناتج المتحقق في القطاع المهم (القطاع النفطي) يعتمد في تصريف إنتاجه على السوق الخارجي وبالمقابل يعاني الاقتصاد العراقي جراء هذه الأحادية من تلبية احتياجاته من السلع المحلية، لذلك يعتمد اعتماد كبيراً على الاستيراد في تلبية تلك الاحتياجات مما جعل الاقتصاد العراقي يتسم بدرجة عالية من الانكشاف الاقتصادي. ويتطلب وضع الدولة التي يعتمد اقتصادها على القطاع الخارجي وجود موارد مالية يمكن من خلالها تنفيذ عمليات التصدير والاستيراد التي تتطلبها المعاملات الاقتصادية التي تنشأ بين الدولة والدول الأخرى، وتعد الأدوات المالية المستخدمة في القطاع المصرفي الدولي هي الوسيلة التي يتم من خلالها تسوية المدفوعات الدولية في حالتها التصدير والاستيراد التي تنشأ بين المصدرين والمستوردين الذين يمثلون طرفي التعامل الدولي، وهذا يتطلب وجود إمكانيات متعددة ومتطورة من قبل النظام المصرفي الوطني؛ لغرض تنفيذ عمليات القبض والدفع لقيمة الصادرات والاستيرادات.

ويرتبط توسع التجارة الخارجية بطبيعة الأدوات المستخدمة فيها، فكلما كانت هذه الأدوات متطورة ومتقدمة كلما أدت إلى اتساع حجم التجارة الخارجية وتقليل المخاطر المتعلقة بالتجارة الدولية، وتصبح أكثر ضماناً بين المصدر والمستورد، ويوجد هناك حاجة ملحة لاستخدام هذه الأدوات وهي (الحوالات، والكمبيالات، والاعتمادات المستندية) من قبل المؤسسات المالية لضمان حق المستورد والمصدر، وتتم عمليات

تمويل المدفوعات الدولية في العراق من قبل البنك المركزي العراقي والمصارف المسموح لها بالتعامل بهذه المدفوعات لاسيما المصرف التجاري TBI الذي يقوم بعملية تمويل التجارة بشقيها الحكومي والخاص، ويعتمد العراق في ظل الظروف التي واجهها الاقتصاد العراقي على الأدوات والصيغ المعتمدة في مجال تمويل التجارة الدولية على وفق ما يسمح به خضوع العراق إلى الفصل السابع الذي ظل ساري المفعول لغاية الثامن من كانون الأول عام 2017 ، وقد استخدمت نافذة بيع العملة كوسيلة لتمويل التجارة الخارجية في حالة عجز العرض من العملات الأجنبية عن الإيفاء بمتطلبات الاستيراد.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الدور الذي يؤديه قطاع التجارة الخارجية في العراق، وذلك بسبب الاعتماد المتزايد على السوق العالمية في تصريف المنتج الرئيس للاقتصاد العراقي، المتمثل بالنفط الخام الذي يشكل أغلب الصادرات العراقية، وفي الوقت نفسه تلبية احتياجات العراق المتنوعة من السلع المستوردة مما يجعل عملية تمويل التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في تسوية المعاملات الخارجية وضرورة وجود الأدوات المالية الملائمة لتسهيل عملية التمويل.

مشكلة البحث:

يواجه الاقتصاد العراقي مشكلة توفير الموارد المالية المتمثلة بالعملات الأجنبية، وذلك بسبب تنوع احتياجاته من الاستيرادات التي تتطلب تمويلا كبيرا من العملات الأجنبية لتغطية قيمة تلك الاستيرادات، بالمقابل إن المصدر الوحيد للحصول على هذه العملات يتمثل في الصادرات النفطية التي تتعرض دائما لمشكلات انخفاض أسعار النفط وانخفاض كميات الطلب عليه بسبب الأزمات الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص؛ لذلك تعد عملية تمويل التجارة الخارجية وإمكانية استخدام الأدوات المالية المعروفة دوليا في تنفيذ

عملية التمويل واحدة من أهم المشكلات التي يواجهها الاقتصاد العراقي لاعتماده الكبير على قطاع التجارة الخارجية.

هدف البحث:

يسعى البحث للوصول إلى الأهداف الآتية:

- 1- معرفة الكيفية التي تمول بها تجارة العراق الخارجية سواء في تجارة القطاع الحكومي أم القطاع الخاص.
- 2- التأكد من أدوات الدفع المالية المستخدمة في تسوية المعاملات الاقتصادية الخارجية.
- 3- الوصول إلى الأداة الأكثر أهمية في تمويل التجارة الخارجية في العراق وتحديد الأدوات الجديدة المستخدمة في هذا المجال أيضا.

فرضية البحث:

يستند البحث على فرضية مفادها: ((يمكن أن يؤدي استخدام الأدوات المالية المتنوعة والمتطورة في تمويل تجارة العراق الخارجية إلى زيادة حجم التبادل الدولي للعراق وضمان استمراره واستقراره)).

منهجية البحث:

يعتمد البحث المنهج الاستقرائي من خلال دراسة حجم تجارة العراق الخارجية واتجاهاتها وأساليب تسويتها وطرق تمويلها، باستخدام الأسلوب الوصفي الإحصائي والتحليلي للجوانب الاقتصادية التي تناولها البحث.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

الحدود المكانية: تحددت الدراسة بدولة واحدة وهي جمهورية العراق.

الإطار الزمني: يتحدد الإطار الزمني للدراسة بالمدة (2003-2020).

هيكل البحث:

لغرض إثبات الفرضية أو نفيها وتحقيق أهداف البحث فقد قسم البحث على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري لتمويل التجارة الخارجية، أما المبحث الثاني فقد ركز على تحليل هيكل التجارة الخارجية للمدة (2003-2020)، في حين ذهب المبحث الثالث إلى دراسة الأدوات المالية المستخدمة في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة (2003-2020). واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

الدراسات السابقة:

1- دراسة (طبيي، 2015) هدفت هذه الرسالة إلى التعرف على التقنيات المستعملة في تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، وكذلك تحديد مخاطر عمليات التمويل، وقد توصلت الرسالة إلى أن فرض الحكومة الجزائرية لتقنية الاعتماد المستندي لتمويل التجارة الخارجية وكذلك القروض المستندية قلل من المخاطر وساعد في عمليات التبادل التجاري لأن هذا النوع من التقنيات يتصف بالأمان والثقة ويضمن حقوق كل من المصدر والمستورد.

2- دراسة (طاهر جاسب مكي، 2019) درست هذه الدراسة بحث التحديات التي تواجه تسوية المدفوعات الدولية وكذلك بحث واقع وحجم تدفقات التجارة ورؤوس الأموال الدولية وتدفقات التحويلات المالية بوساطة أنظمة الدفع الإلكترونية وقد توصلت الدراسة بخصوص تسوية المدفوعات الدولية في الاقتصاد العراقي من خلال نافذة بيع العملة إلى وجود مشكلات ومخاطر قانونية بسبب انتشار الفساد المالي والإداري مما سبب استنزاف موارد عائدات النفط وإخراج العملة الأجنبية من العراق بطريقة رسمية عن طريق التجارة من خلال استيرادات تشوبها عمليات فساد وليس لها ارتباط بتطوير قطاعات الاقتصاد العراقي.

المبحث الأول: الإطار النظري للأدوات المالية المستخدمة في تمويل التجارة الخارجية :

الخارجية أو أحد المصارف الأجنبية في الخارج وتكون هذه المصارف في بلد الجهة المستفيدة. ينصرف مفهوم تمويل التجارة (Trade Finance) إلى العلم الذي يصف إدارة النقود والمصارف والائتمان والاستثمارات والموجودات لأغراض التجارة الدولية، وأن الأطراف المشاركة في تمويل التجارة هم المصدرون والمستوردون والممولون ورجال التأمين ومجهزي الخدمات الأخرى (قاسم، 2012: 72)، إذ يعتمد قيام التجارة الخارجية بين الدول على الكيفية التي يتم من خلالها تسوية المدفوعات الدولية التي تترتب بموجبها حقوق والتزامات على الدول المتبادلة وتستخدم الدول عدة طرائق لتسوية مدفوعاتها الدولية ومنها:

أولاً: طرائق تسوية المدفوعات الدولية:

ينصرف مفهوم عملية التسوية إلى تسهيل تحويل الأموال وفق الشروط المتفق عليها، ومن ثم تتيح التسوية التحويل النهائي للأموال إلى مزودي الخدمة إذ يضطلع بمهمة التسوية وكيل للتسوية وهو في الغالب بنك مركزي (بنك التسويات الدولية)، لكن يجوز أن تؤدي البنوك مثل هذا الدور حيثما يوجد مشاركون غير مباشرين في نظام الدفع (كوك وآخرون، 2021: 11).

وتوجد طريقتان لتسوية المدفوعات الدولية وهما: (الطائي، 1999: 128)

1- طريقة استخدام الذهب والعملات الأجنبية: ويتم تسوية الحسابات الدولية في هذه الطريقة من خلال الآتي:

- أ- فتح حسابات مصرفية واسعة ومتعددة الفروع بين الدول المتاجرة.
- ب- من الناحية النقدية فإن تسوية المدفوعات الدولية تتم من خلال التغيير في الأرصدة النقدية في البنوك كالعلاقات الجنبية.

وتتطلب هذه الحالة وجود مصرفين في الدولتين المتاجرتين وكذلك وجود حساب مصرفي للمصدر والمستورد، وعليه تتطلب عملية التحويل وجود إدارة للتحويل.

2- طريقة استخدام المقاصة: تعد المقاصة أداة غير مالية في تسوية المدفوعات الدولية والتي بدأ العمل بها قرابة 1929 أثناء الأزمة المالية العالمية التي انتهت عام 1932 واستخدمت هذه الطريقة بسبب المشاكل والصعوبات التي كانت تعاني منها موازين المدفوعات الدولية وهي تقوم على مبدئين أساسيين:

ا- عدم استخدام الذهب أو أي عملة أجنبية، تتم بفتح كل بلد للبلد الآخر حسابا بعملته المحلية.

ب- تساوي الديون المتقاصة بين الدول، هنالك نوعان من المقاصة:

1- المقاصة الثنائية: وتتم هذه التسوية بين بلدين على أساس التوازن الثنائي للمدفوعات الدولية.

2- المقاصة متعددة الأطراف (أكثر من دولتين): وتقوم على نفس مبدأ المقاصة ذات الطرفين أي أن البلدان تتجنب استخدام الذهب والعملات القابلة للتحويل إلى الذهب وهنالك نوعان من المقاصة متعددة الأطراف:

الاولى: المقاصة الدائرية: وتتم التسوية فيها من خلال الدول بعضها مع البعض الآخر مباشرة.

الثانية: المقاصة القطبية: وتتم التسوية من خلال وجود مؤسسة دولية تنتمي إليها الدول المتعاملة مثل (بنك التسويات الدولية).

ثانيا: الأدوات الفنية المستخدمة في تسوية المدفوعات الدولية

تستخدم في تسديد قيم السلع والخدمات على المستوى الدولي أدوات مالية معينة يشار إليها بالأدوات الفنية لتسوية المدفوعات الدولية، وتمثل أوراق مالية محددة ومتفق عليها في التبادلات الدولية ولكل أداة من هذه الأدوات أهمية ترتبط بقدرتها على السداد ومستوى الثقة التي يحصل عليها المتعاملون جراء استخدامها وتنقسم هذه الأدوات على النحو الآتي:

1- الحوالات الخارجية : External Order

بصورة عامة تستخدم الحوالات الخارجية من قبل عملاء المصارف لتسديد أو تحويل مبالغ مالية إلى مواطنين خارج البلدان التي يقيمون فيها والحوالة الخارجية على أنها أمر دفع يصدره البنك (المحول) وحسب طلب العميل إلى فرع أو بنك في الخارج (البنك الدافع) يأمره بدفع مبلغ معين إلى شخص معين (المستفيد)، إذ يمكن للطرف المستفيد تسلم الحوالة أما بالبريد أو بالبرق أو بالفاكس أو عن طريق نظام سويفت* (البعاج، 2019: 39). وبناء على ذلك فإن هنالك أطرافاً للحوالة يمكن تحديدها على النحو الآتي:

أ- طالب التحويل (عميل المصرف): إذ يقدم العميل أو طالب التحويل نموذجاً خاصاً إلى المصرف المحلي يسمى طلب التحويل لغرض تنفيذ الحوالة الخارجية، والذي يتضمن اسم العميل طالب التحويل، وقيمة الحوالة وما يعادلها من عملة أجنبية مطلوبة، واسم المستفيد وعنوانه الكامل بالخارج.

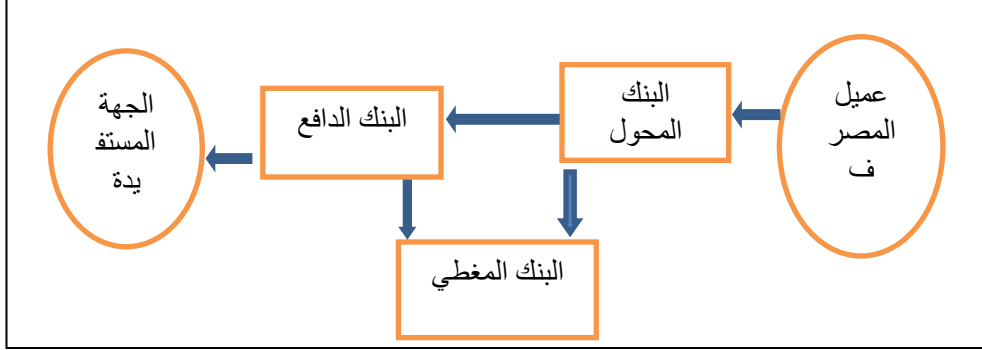
ب- المصرف المحول: وهو المصرف الذي يصدر أمر الدفع إلى فرعة/ مراسلة في الخارج بدفع المبلغ الذي عينه العميل في طلبه وتسمى الجهة المستفيدة.

ت- البنك الدافع: وهو المصرف الذي يتلقى أمر الدفع من البنك المحول ويقوم البنك المحول عادة بانتقاء البنك الدافع (المراسل) الذي قد يكون أحد فروع

ث- المستفيد: هي الجهة التي صدر أمر الدفع لصالحها بعد تحديد البنك المراسل الذي سيتولى تنفيذ أمر الدفع. وبعد تحديد البنك المراسل يجب تحديد البنك المغطي أو طريقة التغطية.

ج- البنك المغطي: ويصبح أحد أطراف الحوالة في حال وجوده، ويقصد بتغطية الحوالة الكيفية التي يتم الدفع فيها لحساب البنك الدافع حسب الاتفاق المصرفي المبرم بين البنك الدافع والبنك المحول. وتأخذ العلاقة بين أطراف الحوالة الشكل الآتي:

شكل (1) العلاقة بين أطراف الحوالة



المصدر: من إعداد الباحث، حسب الشرح السابق.

وقد أصبحت الحوالات وسيلة هامة في تسوية الالتزامات الدولية وأصبحت هذه الأداة ضرورية في العلاقات بين الدول، وتقسم الحوالات المصرفية على ثلاثة أنواع هي: (الراوي، 2009: 259).

أ- الحوالات الصادرة **Outgoing Orders**: تلك الحوالات التي يصدرها البنك حسب طلب العملاء وتدفع للمستفيدين بوساطة البنوك أو الفروع المحلية والأجنبية عن طريق البريد العادي أو نظام سويفت*.

وتكون الحوالات الخارجية عن طريق البنوك المراسلة وقد تكون هذه الحوالات أما شخصية لتغطية نفقات خاصة مثل أجور طلاب دارسين في الخارج أو مساعدات عائلية أو نفقات علاجية في الخارج وقد تكون حوالات تجارية تصدر من أجل تسديد أثمان السلع المستوردة.

* نظام سويفت (The Society For Worldwide Interbank Financial Telecommunication) (SWIFT): اختصار لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك والذي بدأ العمل به عام 1973 لتحسين طرق الدفع الدولية بإدخال مقاييس موحدة للعلاقات المصرفية ومعالجتها.

ب- الحوالات الواردة Incoming Orders: ويشمل هذا النوع من الحوالات ما تصدره البنوك الأخرى والفروع المحلية والأجنبية إلى البنك المحلي من أوامر حوالات والتي يتم دفعها إلى المستفيدين بوساطته، وتكون إما شخصية أو لتغطية نفقات خاصة أو مساعدات عائلية أيضا.

ت- الحوالات الدورية: بموجب هذه الحوالة يتم تحويل المبالغ أما بصورة شهرية أو في تاريخ معين بصورة دورية بموجب تفويض رسمي مقدم من قبل العميل إلى المصرف إذ يبين هذا التفويض المبلغ الواجب تحويله، وتاريخ التحويل وعنوان المستفيد أو أية معلومة إضافية بحسب مقتضى الحال، وغالبا ما تكون طبيعة هذه الحوالات مثل رواتب بعض المتقاعدين أو مبالغ تحول إلى الطلبة الذين يدرسون خارج البلد (ايمن، 2009: 255).

2- الاعتمادات المستندية Documentary Credits

أ- مفهوم الاعتماد المستندي: يعرف الاعتماد المستندي بأنه ((كتاب تعهد صادر من البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب العميل المستورد، يتعهد فيه البنك بدفع مبلغ من المال أو تفويض للبنك الذي يتعامل معه المصدر بقبول الدفع مقابل تسليم مستندات مطابقة للشروط المتفق عليها والواردة ضمن فقرات الاعتماد)) (الجنابي، 2015: 288). وكما يعرف الاعتماد المستندي ((التزاما عرضيا على البنك يظهر تحت الحسابات النظامية، وبأنه ترتيب يصدره البنك فاتح الاعتماد بناء على طلب المتعامل معه وعلى وفق تعليماته والذي يتعهد البنك بموجبة أن يدفع لأمر المستفيد (المصدر) مبلغا معينا من المال في غضون مدة محددة (لغاية انتهاء صلاحية الاعتماد) مقابل قيام المصدر بتنفيذ شروط وتعليمات معينة تتعلق بالبضاعة موضع البيع التي تم فتح الاعتماد المستندي لأجلها وتسليم مستندات مطابقة للشروط المبينة في خطاب الاعتماد)) (رمضان وجودة، 2013: 164). ويعرف أيضا بأنه الدفع مقابل المستندات الأكثر شيوعا واستعمالا في مجال التجارة

الخارجية، فهو قرض من نوع الالتزام بالإمضاء بناء على طلب المشتري الذي طلب فتح الاعتماد من أحد البنوك بالداخل لصالح المصدر، بعد ان يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد بكل تفاصيله مع تحديد نوع الاعتماد الذي فتحه وبموجب هذا الالتزام يقوم البنك بدفع مبلغ معين للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالسلعة محل العقد (لطيفة، 2012: 22). لذلك فإن الاعتماد المستندي يعد ائتمانا لكل من المصدر والمستورد عن الجزء غير المغطى نقدا من قيمة البضاعة، وبذلك تعد الاعتمادات المستندية إحدى الخدمات المهمة المستخدمة في عملية تمويل التجارة الخارجية من استيراد وتصدير للبضائع التي يجري تنفيذها بوساطة البنوك مما يضيف لهذه الأداة طابع الأمان والاستقرار، نظرا لثقة المستورد والمصدر بوساطة البنوك المنفذة لهذه العملية فالمصدر يستلم قيمة البضاعة بمجرد تنفيذها للشروط التي يتضمنها الاعتماد المستندي.

ب- أطراف الاعتماد المستندي:

توجد أربعة أطراف رئيسة للاعتماد المستندي والتي تتمثل بالمستورد (طالب فتح الاعتماد) والشخص المستفيد من الاعتماد (المصدر) والبنك المراسل والبنك مصدر الاعتماد ويمكن التعرف على الأطراف (26: 2009، Langerich).

1- المستورد: هو الطرف طالب فتح الاعتماد المستندي، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين البنك فاتح الاعتماد ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر على وفق العقد المبرم بينهما والذي تذكر فيه التفاصيل كافة ونوع العقد في خطاب الاعتماد.

2- المصدر (المورد): هو الطرف الذي فتح الاعتماد المستندي لأجله والذي يحق له أن يستلم ثمن البضاعة إذا ما نفذ الشرط المتفق عليه وقد المستندات الخاصة بشحن البضائع على وفق شروط العقد المحدد في خطاب الضمان وضمن مدة صلاحيته، وبموجب هذا العقد يسلم المصدر الوثائق الخاصة بشحن البضائع ضمن

المواصفات المطلوبة ويتم الدفع عادة للمصدر عن طريق البنك مبلغ الاعتماد أو البنك المعزز للاعتماد في حالة تعزيزه.

3-- البنك المراسل: هو البنك الذي يقوم بإبلاغ المصدر بنص خطاب الضمان الوارد إليه من البنك المصدر للاعتماد في الحالات التي يتداخل فيها أكثر من بنك في تنفيذ عملية الاعتمادات المستندية كما هو الغالب، وقد يضيف هذا البنك المراسل تعزيزه الى الاعتماد فيصبح ملتزماً بالشروط التي التزم بها البنك المصدر للاعتماد المستندي وفي هذه الحالة يسمى البنك المعزز.

4- البنك فاتح الاعتماد: هو البنك الذي يقوم بفتح الاعتماد المستندي حسب طلب وتعليمات عميله (المستورد)، إذ يقوم البنك بدراسة الطلب وفي حال الموافقة عليه وعلى شروط البنك الخاصة بنسبة الخصم كأجور للخدمات المصرفية يقوم بفتح الاعتماد ويرسله أما إلى المصدر بصورة مباشرة في حالة الاعتماد البسيط أو إلى أحد مراسليه في بلد المصدر في حالة مشاركة بنك ثانٍ في عملية فتح الاعتماد المستندي.

ت- أنواع الاعتمادات المستندية:

هناك عدة أنواع للاعتمادات المستندية والتي تختلف باختلاف طبيعة الاعتماد الذي فتحت لأجله (4: Harrison, 2013). لذلك تصنف الاعتمادات المستندية بالشكل الآتي: -

1- تصنف الاعتمادات المستندية بحسب درجة الضمان إلى:

أ- **الاعتماد القابل للنقض:** هو الاعتماد الذي يمكن للبنك (فاتح الاعتماد) إلغائه أو التعديل عليه بناء على طلب المستورد دون أخذ موافقة الأطراف الأخرى، وإن هذا النوع من الاعتمادات يعتمد بالدرجة الأولى على المشتري (المستورد).

ب- **الاعتماد غير القابل للنقض:** هذا النوع من الاعتماد يكون بمثابة تعهد قطعي من البنك فاتح الاعتماد بالدفع شريطة تقديم مستندات مطابقة للشروط من قبل المستفيد، ومعظم الأطراف المشاركة في هذا النوع من الاعتماد تحبذ هذه الطريقة إذ لا يجوز للبنك الفاتح للاعتماد التخلي عن التزاماته حتى وإن طالب العميل بإلغائه ومن ثم لابد من استحصال موافقة المستفيد على إلغاء هذا الاعتماد.

ت- الاعتماد غير القابل للنقض والمعزز: يسمى المصرف الذي يقوم بتعزيز الاعتماد غير قابل للنقض بالبنك المعزز، ويتم هذا التعزيز بناء على تفويض أو طلب من المصرف فاتح الاعتماد، والتعزيز في هذه الحالة هو تعهد قاطع من البنك المعزز على أن تقدم المستندات إلى البنك المعزز والتقييد بشروط الاعتماد إذ يتم الدفع بتاريخ الاستحقاق الذي يحدد على وفق قيود الاعتماد، وفي هذا النوع من الاعتماد فإن البنك فاتح الاعتماد والبنك المعزز ملتزمون بالدفع وبمبلغ الاعتماد وفي آن واحد.

2- تصنف الاعتمادات المستندية بحسب طريقة الدفع إلى:

أ- اعتماد بالاطلاع: وهو الاعتماد الذي سوف تدفع قيمته فوراً من قبل المستفيد من قبل البنك المبلغ بمجرد تقديمه مستندات مطابقة لشروط الاعتماد، فضلاً عن وصول المستندات المقدمة من قبل المستفيد إلى البنك فاتح الاعتماد يستحق الاعتماد الدفع بمجرد اطلاع المشتري على المستندات المطابقة لشروط الاعتماد.

ب- اعتماد الدفعة المقدمة: هو الاعتماد الذي يحتوي على شرط بأن يقوم البنك المبلغ أو البنك المعزز بدفع مبلغ معين إلى المستفيد قبل تقديمه المستندات؛ وذلك لمساعدته في تمويل عملية ترتيب شحن البضاعة، وبالطبع تكون هنالك موافقة وترتيب بين البائع والمشتري، وسمي بهذا الاسم؛ لأن هذا النص الذي يسمح بالدفع المقدم كان يطبع بخط أحمر واضح للدلالة على وضعه الخاص.

ت- اعتمادات مقابل السحب الزمني: هو الاعتماد الذي تدفع قيمته إلى المستفيد بواسطة البنك المبلغ بموجب سحب يستحق الدفع بتاريخ معين يسمى الاستحقاق بكفالة البنك فاتح الاعتماد وكفالة البنك المعزز، إذ نصت شروط الاعتماد بأن يكون الاعتماد معززا بشرط أن تكون المستندات مطابقة لشروط الاعتماد.

ث- الاعتماد الدوار غير المتراكم: والذي يعني أن الاعتماد من حيث القيمة والكمية دوري مرة أخرى أو مرات عدة والذي يسمح بالشحن المجزأ التراكمي.

3- تصنف الاعتمادات المستندية من حيث وجود الوسيط إلى:

أ- الاعتماد الصادر مقابل الاعتماد الوارد: هو الاعتماد الذي يقدم مقابل اعتماد آخر، ويعد ضماناً للاعتماد الأخير. أي عندما يرد اعتماد من إيطاليا إلى البنك

المحلي (البنك المبلغ في هذه الحالة) لصالح مستفيد في عمان مثلاً، يقوم البنك المحلي بتبليغ تفاصيله للمستفيد. في حالة عدم وجود البضاعة المطلوبة في الاعتماد الوارد لدى المستفيد يقوم هذا الأخير بفتح اعتماد مستندي مقابل، لدى البنك المحلي مثلاً لصالح المستفيد في هونغ كونغ مثلاً لاستيراد قيمة البضاعة المطلوبة في الاعتماد الوارد وتصديرها إلى إيطاليا بحسب شروط الاعتماد الوارد.

ب- **الاعتماد القابل للتحويل:** وهو نوع من الاعتمادات يمكن تحويله إلى مستفيد آخر أو أكثر من مستفيد في نفس البلد الأصلي أو بلد آخر مع مراعاة أن يسمح الاعتماد بالشحن المجزأ في حالة تحويل جزء من الاعتماد إلى مستفيد آخر.

وتوجد مصادر أخرى للتمويل مثل الكمبيالة والسحوبات المستندية وخطابات الضمان.

ثالثاً: مصادر تمويل التجارة الخارجية:

يمكن تصنيف تمويل التجارة الخارجية التي يحصل عليها البلد إلى نوعين هما:

1- **المصادر الداخلية للتمويل:** والتي تعني جميع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي سواء كانت مستغلة أم غير مستغلة، وتنقسم على نوعين من الادخارات هما الادخارات الطوعية والإجبارية وسيتم تناولهما تفصيلاً وكالاتي.

أ- **الادخارات الطوعية:** وهي الادخارات التي يحققها الأفراد والمؤسسات وتشمل، ادخارات القطاع العائلي والذي يقاس بالفرق بين مجموع الدخل الممكن التصرف به والانفاق الخاص على الاستهلاك، وتظهر هذه الفجوة بصورة واضحة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة.

ب- **الادخارات الإجبارية:** وهي الادخارات التي لا يقبل عليها الأفراد والمؤسسات طوعياً، وإنما تقتطع من الدخل المتحققة بطريقة الزامية وتشمل الادخارات الحكومية المتأتية من الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة وبالنسبة للإيرادات العامة فهي تتشكل من الضرائب التي تعد من أهم الموارد في الدول المتقدمة، وأن النوع الآخر في الادخارات الإجبارية هي الادخارات الاجتماعية التي تقتطع بطريقة مباشرة طبقاً للتشريعات وقوانين معينة مثل صناديق التأمين الاجتماعية ولاسيما في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة التابعة لها (طبيبي، 2015: 42).

2- المصادر الخارجية للتمويل: تلجأ الدول في العادة إلى المصادر الخارجية حينما تعجز المصادر الداخلية عن توفير الأموال اللازمة لتسديد قيمة الاستيرادات لمواجهة الطلب المحلي، إذ تصنف المصادر الخارجية للتمويل إلى القنوات الآتية (الحسيني، 2002: 77)

أ- حصيلة الصادرات: تعد الصادرات المنظورة وغير المنظورة المصدر الرئيس للموارد المالية المتدفقة بالعملة الأجنبية للدولة، أي أنه عند زيادة قيمة الصادرات عن الاستيرادات فإن هنالك فائضا في الميزان التجاري ومن ثم تستطيع الدول تمويل تجارتها الخارجية عن طريق صادرات الدولة نفسها.

ب- الاستثمارات الأجنبية: هي إحدى مصادر التمويل التي تلجأ إليها الدول النامية وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها، وتاريخيا ساعد رأس المال الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية كالأقطار الأوروبية، والذي بدوره ينقسم إلى استثمار أجنبي مباشر واستثمار أجنبي غير مباشر.

ت- المساعدات الخارجية: وهي تدفقات رؤوس الأموال التي تقدم بشروط ميسرة إلى الدول النامية لاسيما غير النفطية، التي تعاني صعوبات في تحقيق تراكمات رأسمالية كافية عن طريق تجارتها الخارجية بسبب المشاكل التي تواجهها في قطاع التجارة الخارجية.

ث- القروض الخارجية: وهي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو دولة إلى دولة أخرى ضمن شروط معينة متفق عليها مسبقا، وعليه فهي التزامات خارجية على الدولة المستفيدة منها، وتتجسد الالتزامات بحتمية التسديد لهذه القروض مع الفائدة المترتبة عليها أو ما تسمى بخدمة الدين وهنالك أنواع لهذه القروض منها طويلة ومتوسطة وقصيرة الأجل.

وتستحوذ هذه القروض على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة إلى الدول النامية.

ج- أسواق المال الدولية: ينصرف المعنى الواسع لسوق المال الدولية إلى مجموع المؤسسات التي تتولى دور الوساطة المالية بين من يطلب هذه الأموال ومن يعرضها على مستوى العالم أجمع وأهم المؤسسات التي تتكون منها هذه الأسواق: البنوك التجارية والمتخصصة، وشركات التأمين، وصناديق التمويل والادخار، والمؤسسات الأخرى.

المبحث الثاني: تحليل هيكل تجارة العراق الخارجية للمدة (2003-2020)

يعكس هيكل التجارة الخارجية طبيعة الهيكل الإنتاجي للاقتصاد العراقي ومدى تنوعه من عدمه إذ يبين هيكل الصادرات طبيعة السلعة المصدرة ومدى تنوعها أو تركيزها في سلعة معينة، بالمقابل تعطي طبيعة السلع المستوردة مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على السلع الأجنبية في تلبية الطلب المحلي، فكلما زاد تنوع الاستيرادات تزايد اعتماد الدولة على العالم الخارجي وتبين معه عدم تنوع الهيكل الإنتاجي. ويمكن دراسة هيكل التجارة الخارجية في العراق من خلال دراسة مكوناته: -

أولاً: تحليل هيكل الصادرات: -

اعتمد تحليل هيكل الصادرات العراقية على التصنيف المعتمد دولياً في تصنيف السلع المصدرة، ونظراً لطبيعة الصادرات العراقية من الناحية العملية التي اتسمت بسيطرة سلعة واحدة في مجمل الصادرات العراقية خلال مدة الدراسة يمكننا أن نصنف هذه الصادرات إلى صادرات نفطية وصادرات غير نفطية ولغرض تحليل هذه الصادرات سوف يتم التطرق إلى بعض المؤشرات الخاصة بها:

1- مؤشر التنوع للصادرات (مؤشر هرفندل - هرشمان): . يصدر هذا المؤشر عن منظمة (UNCTAD) * إذ تتراوح قيمة هذا المؤشر من (0-1) فكلما كانت قيمة درجة تركيز المؤشر قريبة من الصفر دل على درجة التنوع العالية للهيكل الإنتاجي وبذلك تنخفض درجة الصدمات الخارجية التي يتعرض لها هذا البلد، وبالعكس كلما

* (UNCTAD) هي اختصار للمنظمة الأممية المعروفة باللغة الانكليزية ل United Nations Conference on Trade And Development وتسمى بالعربية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وهي هيئة غير حكومية انشأتها الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1964 حيث يقع مقرها الرئيسي في جنيف والتي تختص بالتجارة الخارجية والتنمية والاستثمار .

اقترب المؤشر من الواحد الصحيح (1) دل على تركيز البلد على صادرات سلعة واحدة وضعف هيكله الإنتاجي. ويأخذ المؤشر الصيغة الرياضية الآتية:

$$H_i = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^N \left(\frac{X_i}{X_i}\right)^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث إن :

H_i = مؤشر تركيز الصادرات للبلد المعني، X_i = قيمة الصادرات من السلعة X_i ، N = إجمالي الصادرات

N = إجمالي عدد السلع الممكن تصديرها، H = 0 تنوع كبير، H = 1 تركيز كبير

و يلاحظ من الجدول (1) اقتراب درجة مؤشر هرشمان من الواحد الصحيح وهو ما يدل على تركيز البلد على صادرات معينة وهي النفط الخام إذ بلغ مؤشر التركيز (0,71) بعد أن بلغت الصادرات النفطية 8348 مليون دولار عام 2003، لترتفع بعدها إلى أعلى قيمة لها في الأعوام الأربعة 2011 و 2012 و 2013 و 2014 إذ بلغ مؤشر التركيز فيها (0,98) بينما بلغت قيمة الصادرات النفطية (79,4) و (93,7) و (89,3) و (83,5) مليار دولار على التوالي بسبب زيادة الإنتاج النفطي من حقول التراخيص المستثمرة من قبل الشركات الأجنبية وانخفضت نسبة المؤشر في عامي 2007 و 2008 إلى (0,85) و (0,90) لانخفاض الحجم الكلي للصادرات بسبب أزمة الرهن العقاري التي حدثت في الولايات المتحدة وأثرت على الأسواق العالمية بالخصوص سوق النفط إذ بلغ حجم الصادرات 37,8 و 61,8 مليار دولار على التوالي كذلك لوحظ انخفاض في المؤشر خلال العامين الأخيرين في مدة الدراسة إذ بلغت قيمة هذا المؤشر (0,86) عام 2019 و (0,81) 2020

جدول (1) قيمة مؤشر هرشمان لتتنوع الصادرات للمدة (2003-2020)

(مليون دولار)

السنة	إجمالي الصادرات	الصادرات النفطية	الصادرات غير النفطية	مؤشر هرشمان	مؤشر هرشمان حسب منظمة الاونكتاد
1	2	3	4	5	
2003	9711	8348	1363	0,71	0,89
2004	17810	17455	355	0,93	0,86
2005	23697	23199	480	0,92	0,83
2006	30529	29708	821	0,90	0,82
2007	39578	37847	1740	0,85	0,82
2008	63726	61883	1843	0,90	0,80
2009	39430	38964	466	0,95	0,83
2010	51763	51453	310	0,97	0,84
2011	79680	79409	273	0,98	0,86
2012	94208	93778	430	0,98	0,86
2013	89768	89349	418	0,98	0,85
2014	83980	83538	442	0,98	0,86
2015	43441	43058	383	0,96	0,90
2016	40759	40493	266	0,97	0,90
2017	57559	57129	340	0,97	0,89
2018	86359	85797	561	0,97	0,89
2019	81585	78364	3221	0,86	0,85
2020	46829	44305	2524	0,81	0,84

المصدر 1. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي، للمدة (2003-2020). 2-عمود (4) من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول. 3-عمود (5)، منظمة الاونكتاد

نستنتج مما سبق أن ارتفاع مؤشر هرشمان والتركيز العالي على صادرات السلع الأولية (النفط) يجعل الصادرات والاقتصاد المحلي للبلد عرضة لتقلبات سوق النفط العالمية، ولاسيما إذا علمنا أن كمية هذه السلع تتحدد وفق ضوابط والتزامات العراق أمام منظمة أوبك، فضلاً عن أن أسعار هذا المنتج تتحدد عالمياً على وفق قوى العرض والطلب العالميين والذي يدل على تبعية الاقتصاد المحلي للظروف والعوامل السياسية والاقتصادية الدولية؛ لأن هذه السوق تشهد تذبذبات بين الحين والآخر متأثرة بظروف الانتعاش والانكماش العالمي مما يجعل الوضع الاقتصادي للدولة بين حالتين الأولى: حالة الانخفاض في أسعار النفط مما يترتب عليه انخفاض في الإيرادات العامة للدولة في الوقت الذي تتزايد النفقات العامة والذي تواجه فيه الحكومة عجزاً في الموازنة العامة ومن ثم يتطلب منها التغطية بمديونية داخلية أو خارجية. والثانية: حالة ارتفاع أسعار النفط الذي عادة ما تتعامل معه الحكومات المتعاقبة بالمبالغة في إنفاقها الاستهلاكي مما يعني غياب التخطيط الاقتصادي وعدم توجيه الموارد المالية المتأتية من القطاع النفطي في تمويل المشاريع الاستثمارية في القطاعات الأخرى.

وإن الاختلاف بين المؤشر المستخرج من قبل الباحث في العمود (4) والمؤشر المستخرج من قبل الاونكتاد في العمود (5) يعود لاختلاف عدد السلع المستخدمة، ففي العمود (5) والتي تم بموجبها استخدام أكثر من سلعتين ومن ثم تعطي أوزاناً نسبية متساوية للسلع المصدرة، فتعطي نفس الوزن النسبي للصادرات النفطية التي تأخذ n_1 على سبيل المثال والصادرات السلعية من الجلود والتي قد تأخذ n_2 وصادرات المواد الكيماوية n_3 إلخ.

2- مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات: يوضح هذا المؤشر التركيب السلعي للصادرات التي تعد انعكاساً لطبيعة هيكل الاقتصاد الوطني ومدى تنوع قطاعاته الاقتصادية وصولاً إلى التنوع في السلع والخدمات المنتجة في تلك القطاعات؛ ولذلك

كلما تنتوع المكونات السلعية لهذه القطاعات تنوعت السلع المتجهة نحو التصدير شرط وجود فائض من هذه السلع والخدمات عن الحاجة المحلية ويقاس مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات من خلال المعادلة الآتية: (خضر، 2005: 16).

$$\text{مؤشر درجة التركيز السلعي للصادرات} = \frac{\text{قيمة أهم السلع المصدرة}}{\text{قيمة إجمالي الصادرات}} \times 100$$

فإذا كانت قيمة هذا المؤشر مرتفعة دل ذلك على أن البلد يعتمد على سلعة واحدة أما إذا كانت منخفضة فهذا يدل على أن البلد لديه قاعدة إنتاجية متنوعة.

3- مؤشر الأهمية النسبية للصادرات: يوضح هذا المؤشر الأهمية النسبية للصادرات من التجارة الخارجية إذ تمثل تلك النسبة الجزء الذي لا يمكن استخدامه محليا، كونه أما مادة خام أو يحتاج إلى مراحل تصنيع أخرى قد لا تتوفر محليا أو أنه فائض عن الطلب المحلي، ويقاس من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{مؤشر الأهمية النسبية للصادرات} = \frac{\text{قيمة أهم السلع المصدرة}}{\text{إجمالي قيمة التجارة الخارجية}} \times 100$$

إذ إنه كلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أهمية تلك السلع في الطلب الخارجي بحيث تكون أكثر عرضة للتقلبات الخارجية عندما يتم الاعتماد عليها في تغطية اغلب النفقات للدولة (عبد الرضا وحسن، 2016: 89).

جدول (2) الأهمية النسبية لصادرات العراق للمدة (2003-2020) (مليون دولار، نسبة مئوية)

السنة	اجمالي الصادرات	صادرات النفط الخام	درجة تركيز صادرات النفط الخام %	اجمالي التجارة الخارجية	الأهمية النسبية للصادرات %	سعر برميل النفط المصدر \$
2003	9711	8348	86,0	19644	42,4	28,2
2004	17810	17455	98,0	39112	44,6	36
2005	23697	23199	97,5	47229	49,1	50,6
2006	30529	29708	97,3	52538	56,5	61
2007	39578	37847	95,6	59142	63,9	69,1
2008	63726	61883	97,1	98737	62,6	64,4
2009	39430	38964	98,8	80941	48,1	61
2010	51763	51453	99,4	95678	53,7	77,4
2011	79680	79409	99,7	127483	62,2	107,5
2012	94208	93778	99,5	153214	61,2	109,5
2013	89768	89349	99,5	149117	59,9	105,9
2014	83980	83538	99,4	137157	60,9	96,2
2015	43441	43058	99,1	82486	52,2	50,9
2016	40759	40493	99,3	88696	45,6	36
2017	57559	57129	99,2	95425	59,8	49,3
2018	86359	85797	99,3	132096	64,9	65,6
2019	81585	78364	96,0	139723	56,0	60,38
2020	46829	44305	94,6	94961	46,6	40,69

المصدر 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي، للمدة (2003-2020). 2- درجة تركيز الصادرات والأهمية النسبية، استخرجت من قبل الباحث.

يشير مؤشر درجة التركيز السلعي إلى أن سلعة النفط الخام تراوحت مساهمتها في الصادرات العراقية بين (94,6% - 99,7%) من إجمالي الصادرات باستثناء عام 2003 التي بلغت نسبتها (86%) بوصفه عاما استثنائيا، وهذا يعني أن الاقتصاد العراقي يعتمد اعتمادا كبيرا على الصادرات النفطية في الحصول على العملة الأجنبية التي توظف في الموازنة العامة فضلا عن تمويلها لاستيرادات العراق المتنوعة والمتزايدة جراء الضغط السكاني المتزايد من جهة، وعدم تنوع الهيكل الإنتاجي من جهة أخرى؛ لسد الطلب المحلي من السلع والخدمات المختلفة، في حين ارتفع مؤشر الأهمية النسبية للصادرات من التجارة الخارجية من (42,4%) عام 2003 إلى (46,6%) عام 2020، وإن أعلى نسبة ارتفاع كانت (64,9%) عام 2018 مما يدل على أهمية الطلب الخارجي على المنتجات العراقية ولاسيما النفط الخام، وأن أي اضطراب في السوق العالمية سوف يؤثر بشكل سلبي على الأنشطة الاقتصادية الوطنية، إذ أظهرت بيانات الجدول ارتفاع قيم صادرات النفط الخام العراقي من (8,3) مليار دولار خلال عام 2003 إلى (44,3) مليار دولار عام 2020، وإن سبب هذه الزيادة في الأساس هو ارتفاع أسعار النفط الخام المصدر من (28,2) دولار إلى (40,69) دولار كمعدل تصديري للمدة نفسها، في حين سجلت قيم صادرات النفط الخام فترات تنذبذب بين ارتفاع وانخفاض ففي عام 2009 سجلت مبلغا قدرة (38,9) مليار دولار لتأثر أسواق النفط العالمية بالأزمة المالية التي أصابت كبرى الاقتصادات العالمية عام 2008، في حين سجلت هذه القيم ارتفاعا ملحوظا للأعوام اللاحقة بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية، ففي عام 2012 بلغ معدل سعر تصدير النفط الخام (109,5) دولار لكل برميل، كذلك سجلت صادرات النفط الخام مبلغا قدره (93,7) مليار دولار وهو أعلى معدل خلال مدة الدراسة، أما السنوات 2015 و 2016 و 2017 فقد شهدت انخفاضا تدريجيا في إجمالي قيم الصادرات النفطية، إذ سجلت قيمة (43) مليار دولار، و(40,4) مليار دولار، و(57,1) مليار دولار على التوالي، بسبب دخول إنتاج النفط الصخري في

الولايات المتحدة الأمريكية وتحديد حصص المعروض النفطي في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك).

ثانيا: تحليل هيكل الاستيرادات للمدة (2003-2020)

تشكل استيرادات العراق نسبة كبيرة من حجم تجارته الخارجية بسبب اعتماده في سد حاجته من السلع المختلفة على السوق العالمية لقصور الإنتاج المحلي وعدم قدرته على تلبية الطلب الكلي. وتكتسب دراسة استيرادات العراق السلعية أهمية كبيرة كونها تعكس استراتيجية الدولة وخططها التنموية إذ تتأثر تلك الخطط بالسياسة التجارية المتبعة لأي دولة ولاسيما في جانب الخدمات ويمكن التوضيح من خلال مجمل المؤشرات الخاصة بالاستيرادات وتصنيفاتها حسب التصنيف الدولي الموحد وعلى النحو الآتي:

1- مؤشر درجة التركيز السلعي للاستيرادات: .

يعد هذا المؤشر مقياسا لدرجة التطور الاقتصادي الذي تصل إليه دول العالم من خلال معرفة نوع السلع المستوردة فيها، فيما إذا كانت السلع استهلاكية أو سلع إنتاجية (رأسمالية)، ويمكن ان يقاس ذلك المؤشر من خلال المعادلة الآتية: (الحميدي، 2018: 63).

$$\text{مؤشر درجة التركيز السلعي للاستيرادات} = 100 \times \frac{\text{اجمالي قيم اهم السلع المستوردة}}{\text{قيمة اجمالي الاستيرادات}}$$

فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على فجوة في نوع الطلب الذي يعوض من خلال الاستيراد من الخارج.

2- مؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات: .

يعد هذا المؤشر مقياساً لأهمية السلع المستوردة في التجارة الخارجية، ويقاس ذلك المؤشر من خلال المعادلة الآتية: (عبدالرضا وحسن، 2016: 88).

$$\text{مؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات} = \frac{\text{اجمالي قيم اهم السلع المستوردة}}{\text{اجمالي قيم التجارة الخارجية}} \times 100$$

إذ كلما ارتفعت نسبة هذا المؤشر دل ذلك على اعتماد الدولة بشكل كبير في تغطية الطلب المحلي بواسطة الاستيرادات.

تشير بيانات الجدول (3) إلى ارتفاع في قيم استيرادات العراق الإجمالية خلال المدة (2003-2020) والتي تتكون من استيرادات استهلاكية واستيرادات رأسمالية من (9,9) مليار دولار عام 2003 إلى (40,9) مليار دولار عام 2020، بسبب التحرر من القيود الاقتصادية المفروضة على العراق، فضلاً عن حاجة السوق العراقية لأبسط السلع بسبب الحصار الاقتصادي المفروض على العراق قبل تغيير النظام السياسي عام 2003. استمر اتجاه اجمالي السلع المستوردة بالارتفاع ليسجل أعلى ارتفاع له في عام 2013 بمبلغ قدره (59,3) مليار دولار، كذلك تراوح قيمة مؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات بين (29,4%-51,2%) خلال المدة (2003-2020)، في حين شهدت هذه المؤشرات فترات ارتفاع وانخفاض رغم هذا التذبذب إلا إنها تعد نسباً مرتفعة، هذا يدل على أن العراق يعتمد بشكل كبير في تجارته الخارجية على الاستيرادات لسد النقص الحاصل في الإنتاج المحلي وإن ما يمكنه من تلبية هذا الطلب هو وجود الصادرات الكبيرة التي تغطي الاستيرادات المطلوبة

وبالعملة الأجنبية المتأتية بالخصوص من صادرات النفط الخام واستحصال العملة الأجنبية جراء عمليات التصدير لتلبية القصور في الإنتاج المحلي من الخارج بسبب الطلب المستمر والمتزايد على السلع. كذلك يلاحظ من الجدول ارتفاع قيم الاستيرادات الاستهلاكية من (9,8) مليار دولار وتركيز (99,2%) عام 2003 الى (14,4) مليار دولار وتركيز (35%) عام 2020 < كذلك وجود فترات من التذبذب خلال المدة إذ تبين قيم الجدول أن أقل كمية استيرادات استهلاكية كانت عام 2007 بمبلغ قدره (7,8) مليار دولار وبمؤشر تركيز (40,2%)، أما أعلى قيمة فيها كانت (21,4) مليار دولار عام 2013 وبمؤشر تركيز (36,2%). اما اجمالي الاستيرادات الرأسمالية فارتفعت من (80) مليون دولار وبمؤشر تركيز (0,8%) عام 2003 الى (26,4) مليون دولار وبمؤشر (65%) عام 2020، كما ان الاستيرادات الرأسمالية شهدت فترات تذبذب اذ ارتفعت الى اعلى قيمة لها عام 2012 بمبلغ (38,6) مليار دولار وبتركيز (65,4%)، وان القيم هذه اخذت بالارتفاع بشكل متزايد من عام 2009 بسبب دخول جولات التراخيص النفطية حيز التنفيذ والتي تعد من العقود الاستثمارية المبرمة بين الحكومة العراقية متمثلة بوزارة النفط مع شركات التراخيص النفطية من اجل استثمار وتطوير الحقول النفطية. كذلك تظهر البيانات ارتفاع قيم اجمالي التجارة الخارجية من (19,6) مليار دولار عام 2003 الى (94,9) مليار دولار عام 2020.

دورادوات الدفع المالية في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة 2003-2020 دراسة تحليلية

جدول (3) الأهمية النسبية لاستيرادات العراق للمدة (2003-2020) (مليون دولار، نسبة مئوية)

السنة	اجمالي استيرادات العراق 1	اجمالي التجارة الخارجية 2	مؤشر الأهمية النسبية للاستيرادات % $3=2 \div 1$	اجمالي الاستيرادات الاستهلاكية 4	مؤشر درجة التركيز السلعي للاستيرادات $5=1 \div 4\%$	اجمالي الاستيرادات الرأسمالية 6	مؤشر درجة التركيز السلعي للاستيرادات الرأسمالية % $7=6 \div 1$
2003	9934	19644	50,5	9854	99,2	80	0,8
2004	21302	39112	54,5	9840	46,2	11462	53,8
2005	23532	47229	49,8	10030	42,6	13502	57,4
2006	22008	52538	41,8	8639	39,3	13369	60,7
2007	19555	59142	33,1	7870	40,2	11685	59,8
2008	35011	98737	35,5	11717	33,5	23294	66,5
2009	41511	80941	51,2	17550	42,3	23961	57,7
2010	43915	95678	45,8	13862	31,6	30053	68,4
2011	47802	127483	37,4	11032	23,1	36770	76,9
2012	59005	153214	38,5	20389	34,6	38616	65,4
2013	59349	149117	39,8	21476	36,2	37873	63,8
2014	53176	137157	38,8	17848	33,6	35328	66,4
2015	39045	82486	47,3	12159	31,0	26886	69,0
2016	34279	88696	38,6	9220	27,0	25059	73,3
2017	38765	95425	40,6	11511	30,0	27254	70,0
2018	38875	132096	29,4	13125	33,7	25750	66,3
2019	49417	139723	35,3	13165	26,6	36252	73,4
2020	40927	94961	43,09	14435	35,2	26493	65,0

المصدر 1- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي، للمدة (2003-2020). 2- مؤشر الأهمية النسبية، مؤشر درجة التركيز استخرج من قبل الباحث باعتماد بيانات الجدول أعلاه.

المبحث الثالث: تحليل الأدوات المالية المستخدمة في تمويل تجارة العراق الخارجية للمدة (2003-2020)

تتطلب التجارة الخارجية تمويلاً لعمليات التبادل التجاري إذ يتم تمويل هذه العمليات بوساطة أدوات دفع مالية عدة والتي تتحدد بوساطة عملاء المصرف، وعليه قد يتم استخدام الحوالات والشيكات المصرفية أو الاعتمادات المستندية لتسديد مدفوعات التبادل التجاري، وكلما تطورت التجارة الخارجية وازدادت أهمية السلع المستوردة استخدمت معها أدوات مالية أكثر دقة وتطوراً مثل بواصل التحصيل أو ما تسمى بالسحوبات المستندية. من أجل الوقوف على أفضل الأدوات المستخدمة وأكثرها كفاءة في تمويل التجارة الخارجية للعراق وللوصول إلى الأداة الأكثر استخداماً وأهمية في عمليات التمويل من خلال التحليل الاقتصادي سوف يتم تسليط الضوء على الأدوات المالية المستخدمة في البنك المركزي العراقي من خلال نافذة بيع العملة الأجنبية عبر الآتي:

أولاً: - البيع النقدي (Cash Sale)

تقوم نافذة بيع العملة الأجنبية ببيع الدولار النقدي إلى المصارف من أجل تلبية احتياجات المقيمين في الداخل من هذه العملة (الدولار) لأغراض العلاج والسياحة والسفر والتطبيب وتمويل النفقات الدراسية في الخارج ونشر البحوث في المجالات العالمية، كذلك تمويل بعض الاستيرادات الشخصية للأفراد من الخارج، إذ باشر البنك المركزي بالبيع النقدي للدولار الأمريكي منذ تأسيس النافذة عام 2003 حتى عام 2020 بسعر معلن ومحدد مسبقاً. فيلاحظ من خلال بيانات الجدول (4) أن كميات البيع النقدي آخذة بالارتفاع خلال مدة الدراسة إذ بلغ إجمالي البيع النقدي خلال المدة (2003-2020) (109,1) مليار دولار، وتظهر البيانات ارتفاع الكمية المباعة نقداً من (293) مليون دولار عام 2003 إلى (3,3) مليار دولار عام 2020، في حين بلغت أعلى كمية مبيعات نقدية (14,5) مليار دولار عام 2014.

ويلاحظ في العمود الثاني من الجدول والذي يمثل مقدار الزيادة أو النقص في المبيعات أن هنالك تذبذبا واضحا في الزيادة والنقصان في الكميات المباعة من خلال النافذة، إذ إن أعلى كمية زيادة في المبيعات كانت عام 2013 بمقدار (8,5) مليار دولار، قابلها أقل نقص في المبيعات النقدية بنفس المقدار السابق (8,5) مليار دولار عام 2015. أما العمود الثالث الذي يعبر عن المعدل السنوي للنمو فإن أعلى معدل نمو تحقق عام 2013 بنسبة (233,67%)، قابله انخفاض واضح وكبير في المعدل عام 2015 بنسبة (-58,87%) للأعوام ذاتها التي حصل فيها أعلى وأقل كمية مبيعات في العمود الأول.

في حين يلاحظ أن نسبة مساهمة البيع النقدي كانت (100%) من إجمالي مبيعات النافذة للأعوام الثلاث الأولى، ثم أخذت المبيعات بالانخفاض منذ عام 2006 لسببين: الأول نتيجة لاستخدام أدوات مالية أخرى في نافذة بيع العملة والسبب الثاني تبني البنك المركزي عام 2018 خطة لخفض البيع النقدي من خلال استخدام بطاقات الدفع الالكترونية؛ لما لذلك من أثر في تقليل التسرب والزيادة في الرقابة (نافذة بيع العملة، 2019، 28) وصولا الى عام 2020 إذ بلغت نسبة مساهمة البيع النقدي لهذا العام (7,64%)، أما أقل نسبة مبيعات فكانت من نصيب عام 2011 إذ بلغت هذه النسبة (3,66%). كذلك يلاحظ أن النسبة الاجمالية لمساهمة البيع النقدي للدولار الأمريكي من إجمالي مبيعات النافذة خلال المدة 2003 - 2020 بلغت (18,16%) أي ما يقارب خمس المبيعات للنافذة، وأن معدل النمو للبيع النقدي خلال هذه المدة بلغ (15,44%)،

ويلاحظ أيضا أن إجمالي مبيعات النافذة خلال مدة الدراسة قد بلغ (601) مليار دولار وبمعدل نمو (34,30%).

جدول (4) تحليل مساهمة البيع النقدي في نافذة بيع العملة للمدة (2020-2003)
(مليون دولار ، نسبة مئوية)

السنة	مبلغ البيع النقدي (1)	مقدار الزيادة أو النقص (2)	معدل النمو السنوي % (3)	نسبة البيع النقدي لإجمالي مبيعات النافذة % (4)	اجمالي مبيعات النافذة (5)
2003	293	0	0	100	293
2004	6108	5815	1984.64	100	6108
2005	10462	4354	71.28	100	10462
2006	8456	2006-	6.81	75,6	11175
2007	2998	5458-	42.26-	19,0	15979
2008	4238	1240	34.31-	16.38	25870
2009	4571	333	7.85	13.44	33992
2010	2197	2374-	51.93-	6.07	36171
2011	1459	738-	33.59-	3.66	39798
2012	3664	2205	151.13	7.53	48649
2013	12226	8562	233.67	21.95	55678
2014	14563	2337	19.11	26.73	54463
2015	5989	8574-	58.87-	13.51	44304
2016	4690	1299-	21.68-	13.98	33524
2017	9352	4662	99.40	22.16	42201
2018	8788	564-	6.03-	18.64	47133
2019	5774	3014-	34.29-	11.29	51127
2020	3369	2405-	41.65-	7.64	44080
المجموع	109197	-	-	18,16	601007
معدل نمو المركب %	15,44		-		
	34,30				

المصدر: 1- العمود الأول البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي، للمدة (2020-2003). 2- العمود الثاني والعمود الثالث والعمود الرابع، من عمل الباحث باعتماد بيانات النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي، للمدة (2020-2003).

ثانياً: - الحوالات (Wire Remittances)

تستخدم الحوالات الخارجية من قبل عملاء المصارف لتسديد أو تحويل المبالغ المالية إلى البنوك أو المواطنين خارج البلدان التي يقيمون فيها، ومن ثم فإن هذا النوع من الأدوات المالية يعتمد على مبدأ الثقة بين المصدر والمستورد، لذلك فإن المصرف لا يترتب عليه أي التزام ائتماني؛ لأنه من الناحية العملية يشتري العملة المحلية (الدينار) ويبيع العملة الأجنبية (الدولار) في الخارج. ونتيجة لزيادة حجم التبادل التجاري الخارجي ازدادت الأهمية لدخول أداة مالية جديدة لتسوية المدفوعات الخارجية، إذ يلاحظ من خلال بيانات الجدول (5) أن نافذة بيع العملة الأجنبية في البنك المركزي العراقي بدأت باستخدام الحوالة الخارجية عام 2006 لإتمام الصفقات التجارية الخارجية لتمويل الاستيرادات من أجل تلبية احتياجات السوق المحلية إذ نلاحظ أن إجمالي مبلغ الحوالات الخارجية الذي تم استخدامه في تسوية المدفوعات الدولية منذ عام 2006 إلى عام 2020 قد بلغ (468,5) مليار دولار وبمعدل نمو (19,77%) خلال المدة (2006-2020)، وتوضح البيانات أن نسبة استخدام الحوالات في إجمالي تمويل التجارة الخارجية قد بلغ (75,25%) من إجمالي الاستيرادات الخارجية البالغة (622,6) مليار دولار خلال مدة الدراسة وهذا يدل على الأهمية الكبيرة للحوالات الخارجية في تسوية المدفوعات الخارجية، وقد حققت معدل نمو (4,22%) في المدة ذاتها، كذلك يلاحظ من بيانات الجدول ارتفاع مبلغ الحوالات الخارجية من (2,7) مليار دولار عام 2006 إلى (40,7) مليار دولار عام 2020، أما بالنسبة للعمود (2) الذي يمثل مقدار الزيادة أو النقص يلاحظ أن عام 2008 هو العام الذي حصلت فيه أكبر زيادة وبمقدار (12,1) مليار دولار في حين كانت أقل قيمة عام 2016 بمقدار (22,6) مليار دولار، وبالنسبة لمعدل النمو البسيط فإن عام 2017 هو أعلى معدل نمو خلال مدة الدراسة بنسبة (99,71%) وأقل معدل نمو عام 2016 بنسبة (-58,99%) في حين أن العمود الرابع جاء لتوضيح نسبة الحوالات الخارجية في إجمالي الاستيرادات إذ ارتفعت النسبة من (-12,35) - (99,47%) خلال المدة (2006-2020) ..

جدول (5) نسبة مساهمة الحوالات في تمويل التجارة الخارجية للمدة (2006-2020)

(مليون دولار ، نسبة مئوية)

السنة	مبلغ الحوالات الخارجية (1)	مقدار الزيادة أو النقص (2)	معدل النمو السني (البيسط) % (3)	نسبة مساهمة الحوالات في إجمالي الاستيرادات الخارجية % (4)	إجمالي الاستيرادات الخارجية (5)
2006	2719	0	0	12,35	22008
2007	9527	6808	127,05	48,71	19555
2008	21632	12105	38	61,78	35011
2009	29421	7789	40	70,87	41511
2010	33974	4553	15,47	77,36	43915
2011	38339	4365	12,84	80,20	47802
2012	44985	6646	17,33	76,23	59005
2013	41005	3980-	8,84-	69,09	59349
2014	37165	3840-	9,36-	69,89	53176
2015	38315	1150	3,09	98,13	39045
2016	15710	22605-	58,99-	45,82	34279
2017	31375	15665	99,71	80,93	38765
2018	38345	6970	22,21	98,63	38875
2019	45353	7008	18,27	91,77	49417
2020	40711	4642-	10,23-	99,47	40927
المجموع	468576	-	-	75,25	622640
معدل النمو المركب %	19,77			14,91	4,22

المصدر: 1- العمود الأول والخامس البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي، للمدة (2007-2020). 2- العمود الثاني والعمود الثالث والعمود الرابع، من عمل الباحث باعتماد بيانات النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي.

ثالثاً: - الاعتمادات المستندية (Documentary Credits)

أصبحت الاعتمادات المستندية في الوقت الحاضر هي الوسيلة الآمنة والمضمونة لاستخدامها مستندات وأوراق رسمية خارجية في المعاملات الدولية؛ ولذلك عدت الخدمات المصرفية في هذا المجال أمراً ضرورياً في إتمام الصفقات التجارية إذ يمثل الاعتماد المستندي الالتزام بين المصارف لتسوية معاملات التجارة الخارجية، وقد بدأت الجهود في توحيد القواعد التي تحكم الاعتمادات المستندية في العالم منذ عام 1933 (الراوي، 2009، 227)، إلا أن البنك المركزي العراقي وبعد تغيير النظام السياسي عام 2003 استخدم هذه الأداة في تسوية المعاملات الخارجية من خلال نافذة بيع العملة لمدة أربعة أعوام فقط في إتمام الصفقات التجارية لتمويل الاستيرادات الخارجية ابتداء من عام 2013 لغاية عام 2017. إذ يلاحظ من خلال بيانات الجدول (6) أن المبلغ الإجمالي للاعتمادات المستندية خلال المدة (2013-2017) بلغت (19,7) مليار دولار كذلك نلاحظ أن أعلى مبلغ للاعتمادات المستندية هو (13,1) مليار دولار لعام 2016، يقابله أقل مبلغ فيها عام 2017 بمقدار (1,4) مليار دولار. أما بالنسبة لمقدار الزيادة أو النقص الذي يظهره العمود الثاني أن عام 2016 هو صاحب أعلى زيادة بمقدار (11) مليار دولار.

ويمكن ملاحظة نسبة المساهمة الاجمالية للاعتمادات المستندية في تمويل الاستيرادات الخارجية خلال المدة (2013-2017) والتي بلغت (88,06%). كذلك تظهر الأرقام أن عام 2016 هو أعلى الأعوام من حيث نسبة المساهمة ونسبة (38,28%)، وبالنسبة لإجمالي الاستيرادات أظهرت بيانات الجدول انخفاض قيمها من (59,3) مليار دولار عام 2013 إلى (38,7) مليار دولار عام 2017 وبمعدل نمو (-13,23%) بسبب الأزمة العالمية التي أدت إلى انخفاض أسعار النفط وما رافقها من دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى العراق خلال هذه الفترة، في حين بلغ أعلى معدل نمو سنوي عام 2016 بنسبة (11,76%) الذي أظهره العمود الثالث.

جدول (6) نسبة مساهمة الاعتمادات المستندية في تمويل التجارة الخارجية للمدة (2017-2013)
(مليون دولار ، نسبة مئوية)

السنة	مبلغ الاعتمادات (1)	مقدار الزيادة أو النقص (2)	معدل النمو السنوي (البسيط) (3)%	نسبة مساهمة الاعتمادات في إجمالي الاستيرادات الخارجية % (4)	إجمالي الاستيرادات الخارجية (5)
2013	2447	0	0	4.12	59349
2014	2735	288	11.76	5.14	53176
*2015	-	-	100-	-	39045
2016	13124	2735	-	38.28	34279
2017	1474	11650-	88.76-	3.80	38765
المجموع	19780	-	-	88.06	224614
معدل النمو المركب %	15,54-			2,66-	13,23-

المصدر: 1- العمود الأول والخامس البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي، للمدة (2013-2020). 2- العمود الثاني والعمود الثالث والعمود الرابع، من عمل الباحث باعتماد بيانات النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي.

رابعاً: - التمويل من المصادر الأخرى

يتم تغطية الاستيرادات الخارجية في العراق من مصادر أخرى خارج نافذة بيع العملة الأجنبية، ومن تلك المصادر وزارة المالية التي تقوم بتمويل استيراداتها بصورة مباشرة من دون اللجوء إلى نافذة بيع العملة الأجنبية لتسوية الاستيرادات المخصصة

لها، كذلك تمويل التجارة الخارجية من المصادر الدولارية الأخرى والتي تمثل حسابات الشركات الأجنبية المستثمرة في القطاع النفطي بالدرجة الأساس فضلا عن القطاعات الأخرى المفتوحة في البنوك العراقية بالعملة الأجنبية لغرض صرف المستحقات من رواتب العاملين وصرف المستحقات والالتزامات الأخرى تجاه المقيمين في العراق بالدولار الأمريكي لاسيما شركات التراخيص النفطية، إذ إن هذه الأموال تكون محولة من الخارج (بلد الشركة الأم)، إذ اتخذت معظم الشركات الأجنبية المستثمرة في العراق مصرف بغداد لفتح حساباتها الجارية، وأن هذه الشركات تقوم بتمويل استيراداتها بصورة مباشرة من خلال هذه المصارف، إذ يظهر فرق واضح بين إجمالي الاستيرادات الممولة من خلال نافذة بيع العملة وهذا ما يظهره الجدول (7) إذ تظهر البيانات أن إجمالي الاستيرادات الممولة من خلال هذه المصادر بلغت خلال المدة (2003-2020) (189) مليار دولار، كذلك يلاحظ أن هذه المبالغ بدأت تنخفض من (9,9) مليار دولار عام 2003 إلى (216) مليون دولار عام 2020 وتظهر البيانات وجود فترات من التذبذب باستثناء الأعوام الثلاثة الأولى إذ بلغت أكبر كمية تغطية عام 2013 بمبلغ قدره (15,8) مليار دولار وأقل مبلغ كان في نهاية المدة عام 2020 وقدره (216) مليون دولار، ويبين الجدول أن إجمالي الاستيرادات الخارجية بلغت (677,4) مليار دولار، وأن نسبة هذه المصادر لإجمالي الاستيرادات (27,90%) وبلغ معدل نمو التجارة (8,68%)، أما معدل النمو المركب لمصادر التمويل الخارجية فقد بلغت نسبته (-20,16%)، والذي يدل على انخفاض نسبة المساهمة في إجمالي التجارة الخارجية للعراق مع العالم الخارجي. ومن تحليل هذه الأدوات تبين أن البنك المركزي يعتمد على الحوالات الخارجية في تمويل استيراداته الخارجية تليها الاعتمادات المستندية لأربعة أعوام فقط وأيضا وجود المصادر الخارجية التي تمويل بالغالب عن طريق الاعتماد المستندي.

جدول (7) نسبة مساهمة مصادر التمويل من خارج النافذة في إجمالي الاستيرادات

للمدة (2003-2020) (مليون دولار، نسبة مئوية)

السنة	مبالغ التمويل خارج النافذة (1)	مقدار الزيادة او النقص (2)	معدل النمو السنوي (البسيط) % (3)	نسبة مساهمة مصادر التمويل من خارج النافذة في إجمالي الاستيرادات % (4)	إجمالي الاستيرادات (5)
2003	9934	0	0	100	9934
2004	21302	11368	114.44	100	21302
2005	23532	2230	10.47	100	23532
2006	19289	1524-	6.48-	87.6	22008
2007	10028	11980-	54.43-	51.28	19555
2008	13379	3351	33.42	38.21	35011
2009	12090	1289-	9.63-	29.12	41511
2010	9941	2149-	17.78-	22.63	43915
2011	9463	478-	4.81-	19.79	47802
2012	14020	4557	48.16	23.76	59005
2013	15897	1877	13.39	26.78	59349
2014	13276	2621-	16.49-	24.96	53176
2015	730	12546-	94.50-	1.86	39045
2016	5445	4715	645.89	15.88	34279
2017	5916	471	8.65	15.26	38765
2018	530	5386-	91.04-	1.36	38875
2019	4064	3534	666.79	8.22	49417
2020	216	3848-	94.69-	0.52	40927
المجموع	189052	-	-	27.90	677408
معدل النمو المركب %	20,16-			26,54-	8,68

المصدر: 1- العمود الأول والخامس البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للبنك المركزي، للمدة (2003-2020). 2- العمود الثاني والعمود الثالث والعمود الرابع، من عمل الباحث باعتماد بيانات النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

- 1- اعتمد الاقتصاد العراقي اعتماد كبيراً في جانبي العرض والطلب على السوق العالمية والتي أثرت في حصيلته من العملة الأجنبية، بسبب التغيرات في السوق العالمية وتأثر مستخدميه بأسعار السلع الأجنبية التي ارتبطت إلى حد كبير بالأسعار في الأسواق العالمية وتغيرات سعر الصرف للدينار العراقي المرتبط بالدولار.
- 2- اعتمد العراق في تمويل تجارته الخارجية على الأدوات المالية المعروفة في تسوية المدفوعات الدولية واحتلت الحوالات المرتبة الأولى من بين هذه الأدوات.
- 3- يرتبط استخدام أدوات الدفع المالية المتطورة بتطور القطاع المصرفي في العراق ومدى مواكبة التغيرات الحاصلة في النظام المصرفي العالمي.
- 4- تعد نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي الأداة التي يمكن من خلالها لطالبي النقد الأجنبي الحصول على احتياجاتهم من تلك العملة، وذلك لسيطرة الدولة واحتكارها للمعروض النقدي من العملة الأجنبية.

ثانياً: التوصيات

- 1- تقليل حجم الاستيرادات من خلال تشجيع عمل القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي والمحلي لمواكبة الزيادة الحاصلة في الطلب المحلي وكذلك للحفاظ على العملة الأجنبية وتقليل الهدر المالي.

2- تشجيع القطاع الخاص على استخدام الاعتمادات المستندية في تمويل الاستيرادات أسوة بالقطاع الحكومي, كون هذه الأداة مضمونة وواسعة الاستخدام في التعاملات الخارجية.

3- ضرورة تطوير أنظمة البنك المركزي الالكترونية بشكل يتناسب مع حجم التجارة الخارجية للحد من عمليات التلاعب والتزوير في تنفيذ وإتمام الصفقات الخارجية.

4- تعزيز الرقابة على البنوك التجارية التي تتعامل مع نافذة بيع العملة الأجنبية.

المصادر:

أولاً: المصادر العربية

- 1- ايمن، بدير محمد. (2009). سياسة التحرير التدريجي للدينار وانعكاساته على تطور وظيفة ميزان المدفوعات الجزائري للمدة (1990-2008)، رسالة ماجستير في جامعة حسيبة بن بوعلي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر.
- 2- البعاج، طاهر جاسب مكي. (2019). تسوية المدفوعات الدولية وأنظمة الدفع الالكترونية في ظل النظام النقدي الدولي مع الإشارة الى الاقتصاد العراقي للمدة (2006-2016)، أطروحة دكتوراه غير منشورة مقدم الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، البصرة.
- 3- البنك المركزي العراقي. (2019). نافذة بيع العملة في البنك المركزي العراقي، من اعداد ادارة البنك المركزي.

- 4- الجنابي، هيل عجمي جميل. (2015). إدارة البنوك التجارية والاعمال المصرفية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن.
- 5- الحميدي، عدنان حبيب عروج. (2018). عقود السبوع البحرية الدولية وتأثيرها في تطوير قطاع النقل البحري في العراق للمدة (2003_2015)، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، البصرة.
- 6- خضر، حسان. (2005). مؤشرات أداء التجارة الخارجية، الكويت المعهد العربي للتخطيط والتنمية.
- 7- دائرة الإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، اعداد متفرقة للمدة (2003-2020)، البنك المركزي العراقي، بغداد، العراق.
- 8- الراوي، خالد وهيب. (2009). العمليات المصرفية الخارجية، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- 9- الطائي، غازي صالح. (1999). الاقتصاد الدولي، ط1، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، العراق.
- 10- عبد الرضا، نبيل جعفر؛ حسن، باسمه كزار، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها في الاقتصاد العراقي. (2016). ط 1، دار الغدير للطباعة والنشر، البصرة، العراق.
- 11- قاسم، مظهر محمد صالح. (2012). السياسة النقدية للعراق وبناء الاستقرار الاقتصادي الكلي والحفاظ على نظام مالي سليم، ط1، بيت الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، العراق.

- 12- الكيلاني، محمود. (2008). الموسوعة التجارية والمصرفية، الجزء 4، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
- 13- لطيفة، بولوراس. (2012). ازدواجية تمويل الواردات بالجزائر بين تقنيات الدفع وسبل الغش، رسالة ماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

ثانيا: المصادر الإنجليزية

- 1- -langerich, R, (2009). Documentary credits in practice second edition, noradea, from Denmark, ISBN.
- 2- Harrison, A, W, (2013). FOB/CIF issue in merchand trade transport of good twenty-fifth meeting of the IMF committee on balance of payment statistics, washin gtien D.C.
- 3- Indictors Explained Export market concentration index, UNCTAD stat, 2018.